



Auktorisoidun kääntäjän tutkinto 10.11.2018

Kielet ja käännösuunta

Arabiasta suomeen

Aihepiiri (aukt2)

Laki ja hallinto

Käännöstehtävä

Seuraavalla sivulla

1. Käännettävä teksti

Lainoppineiden ohjeet

Lähde: <https://www.almasyalyoum.com/news/details/914852>

2. Käännöksen käyttötarkoitus

Oikeudenkäyntiä varten

Laadi käännös Suomen kääntäjien ja tulkkien liiton Auktorisoidun kääntäjän ohjeiden mukaisesti. Nimeä käännös ja kirjoita vahvistuslauseke.

Huom! Älä kuitenkaan kirjoita käännökseen omaa nimeäsi, sillä käännös arvioidaan anonymisti.

Käännettävän tekstin pituus 2057 merkkiä

قانونيون يحددون مهام وزير العدل الجديد: العدالة الناجزة والشُرطة القضائية والابتعاد عن السياسة

بعد إقالة وزير العدل، المستشار أحمد الزند، عقب تصريحاته المُسيئة للنبي مُحَمَّد، واستقالة المُستشار محفوظ صابر، قبله عقب تصريحات قللت من شأن أبناء عُمال النظافة، أصبح أمام وزير العدل القادم تحذير واضح، من الظهور الإعلامي والتصريحات، ليس بمنعها، وإنما بالحدز التام فيما يقول.

وقال مصدر قضائي، رفض ذكر اسمه، إن على الوزير الجديد بعض المهام منها؛ إكمال ما بدأه «الزند» من خطط «موضوعية» -كما وصف-، لتطوير منظومة العدل، وتحسين أداء الوزارة، وافتتاح المزيد من المحاكم التخصصية مثل المحاكم الاقتصادية ومحاكم الأسرة، والعمل على تطوير ورفع كفاءة محاكم المحافظات، واستكمال تطوير صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء الهيئات القضائية، وتنقية الكثير من التشريعات المتضاربة والمتعارضة والتي تحمل بعض المغالطات، مثل؛ بعض قوانين الإجراءات الجنائية، وقوانين الأسرة، والقوانين التخصصية، لإشعار المواطنين بالتغيير وتحقيق العدالة الناجزة.

وأضاف المصدر، أن عليه العمل على إعادة لم شمل القضاة تحت راية واحدة، بتفعيل اللقاءات الدورية معهم، خاصة فيما يبدو من بعض الانفصال بين الهيئات القضائية المختلفة، واحتواء كافة الأطياف والتوجهات والآراء بين القضاة، ما يساعد على الألفة والترابط، وتجنب القضاة ومنع استدراجهم إلى المُعترك السياسي، والآراء السياسية، حتى يتمكنوا من ممارسة مهامهم القضائية بحيادٍ وتجرّد، وتفعيل ما ورد بالدستور في المواد من 208 حتى 211.

ويؤكد المستشار عبدالستار إمام، رئيس محكمة جنايات القاهرة السابق، على ضرورة «غريبة» القوانين والتشريعات، من التي لا تلائم طبيعة العصر، وتعديل المواكب منها، لتحقيق العدالة الكاملة، وتأهيل وتدريب القضاة، لمواكبة مقتضيات العصر، ووضع شروط موضوعية مجردة لاختيارهم من بداية السلك القضائي، ودعم استقلال القضاء، وضرورة توفير المناخ الملائم، الخالي من المشاحنات والاستدراج لمعتركات جانبية، كي يتمكنوا من أداء عملهم بشكل تام، والنظر في أمر أبنية المحاكم، والتي تعاني من إهمالٍ وتردي أوضاعها البنائية، والعمل على رفع كفاءتها، بجانب تأهيل ورفع كفاءة الأجهزة المعاونة من؛ طب شرعي، خبراء، وموظفين، وتطوير سبل العمل القضائي وكل ما يتصل به ليواكب وسائل التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة منها في تسهيل العمل داخل المنظومة القضائية.